

تقرير لجنة المراجعة الى الجمعية العامة للمساهمين للشركة الوطنية للبناء والتسويق حول نظام الرقابة الداخلية كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م

السادة / مساهمين الشركة الوطنية للبناء والتسويق المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

في إطار اختصاصات اللجنة حسب الأنظمة واللوائح المتضمنة البنود التالية:

فان لجنة المراجعة تختص بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها.

وفيما يلي تلخيصاً لمهام وأعمال اللجنة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م.

أولاً: التقارير المالية

١. قامت اللجنة بمراجعة نتائج عمليات الشركة الأم وشركتها التابعة ومركزها المالي كما ظهرت في القوائم المالية النصف سنوية والربع سنوية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها؛ لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها. وذلك بالتنسيق مع الادارة التنفيذية بالشركة وطبقاً لمعايير المراجعة، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢. كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة، وأدائها، ونموذج عملها واستراتيجيتها. وتم التطرق لجميع المسائل المهمة التي كانت تحتويها القوائم بدون استثناء.

ثانياً: المراجعة الداخلية

١. بناء على نتائج عمليات المراجعة كما ظهرت في التقارير المرفوعة لادارة الشركة ولجنة المراجعة خلال السنة المالية الحالية من المراجع الخارجي للشركة مكتب العظم والسديري وآل الشيخ وشركاهم محاسبون ومراجعون قانونيون. بالإضافة الى المعلومات المقدمة من قبل الادارة التنفيذية فيما يتعلق بأنظمة الضبط الداخلي لهذه السنة المالية تبين للجنة عدم وجود قصور جوهري في هذه الأنظمة يقتضي الإفصاح عنه بالإضافة إلى أنه تم العمل على تحديث معظم السياسات بشكل دوري.

٢. تم تسليم مهام إدارة التدقيق الداخلي لفريق استشاري خارجي شركة ضمة للاستشارات حيث قامت بتحديث وتطوير البنية التحتية للإدارة بالإضافة إلى تقديم خطة عمل كاملة لـ ٣ سنوات القادمة بهدف الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة الشركة للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها هذا بالإضافة للإشراف على إدارة المراجعة الداخلية والقيام بتنفيذ المراجعات الداخلية للأنشطة الحرجة حين الاحتياج إليها.

٣. تم تطوير سياسة الإبلاغ عن المخالفات بالشركة من خلال تقديم الملاحظات بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية مع ضمان التحقق من هذه الملاحظات بالتحقيق بشكل مناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز الذي حدث من خلال نظام وإجراءات تتيح للعاملين أبداء ملاحظاتهم عن أي تجاوزات ويكفل لهم السرية الحماية.

٤. مراجعة المخاطر التي قد تواجه الشركة في المستقبل والتي تقرر الإفصاح عنها للمساهمين وهي كالتالي :
* التذبذب غير الملائم في أسعار المواد الخام قد يؤثر سلباً على ربحية المشروعات الجارية والمستقبلية
* ان عدم الالتزام أو المراقبة بصفة مستمرة وكافية للمتطلبات القانونية والتشريعية وتحديثاتها لضمان الوعي بجميع القضايا الحالية والناشئة للجهات المختلفة مثل (هيئة السوق المالية، مصلحة الزكاة والدخل، الخ) قد يؤدي إلى الغرامات والعقوبات والسمعة السيئة.

٥. قامت اللجنة بمراجعة خطة مراجع حسابات الشركة الخارجي ونطاق أعماله، والتحقق من عدم تقديم أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء ملاحظات حيال ذلك. والإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة كلما وجدت.

٦. قامت اللجنة بدراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها وتم التأكد من اشتمال القوائم المالية على ما يلي:

- القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة والملاحظات المتعلقة بها .
- أي تغييرات جوهرية مطلوبة على خطة المراجعة للمحاسب القانوني .
- أية صعوبات جدية أو خلافات مع الإدارة تتم مواجهتها أثناء سير عملية المراجعة .
- وجود تقديرات وأحكام هامة تكتنف القوائم المالية بما في ذلك المبررات المنطقية المتعلقة بهذه التقديرات والتفاصيل المتعلقة بالمخصصات والاحتياطات الهامة.
- النظر وإبداء الرأي في أية مقترحات تنظيمية أو محاسبية لها تأثير على القوائم المالية.
- النظر في رأي الإدارة والمحاسب القانوني حول جودة المبادئ المحاسبية والتقديرات المستخدمة (وليس فقط إمكانية قبولها).
- قامت اللجنة بالاجتماع مع الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة وقبل إصدار التقرير السنوي للشركة، بهدف فحص ومناقشة القوائم المالية السنوية المراجعة بما في ذلك مناقشة نتائج المراجعة السنوية وملاحظات المحاسب القانوني وأية أمور أخرى لم يتم تسويتها أو تعديل القوائم المالية بها والإطلاع على أسباب ذلك.

ثالثاً: ضمان الالتزام:

١. قامت اللجنة بمراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنه ولم يكن هناك سوى ملاحظة استفسارية من هيئة السوق المالية وتم التحقق من تزويدهم بجميع المستندات الداعمة.

٢. قامت اللجنة بالتحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة حيث تم تعيين مكتب استشارات للتحقق من صحة الالتزام وتحديث السياسات وتم أخذ الموافقات اللازمة من الجمعية السابقة.

٣. قامت اللجنة بمراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مريئاتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.

رابعاً: اجتماعات لجنة المراجعة

عقدت اللجنة عدد (٤) اجتماع خصصت للنظر في القوائم المالية الاولية والمدققة للعام ٢٠٢٢ م ومراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل مكتب الاستشاري الخارجي وكذلك متابعة تطبيق كافة المهام حسب أفضل الممارسات في مجال المراجعة.

خامساً: رأي اللجنة

من خلال تقارير الإدارة التنفيذية الدورية وتقارير المراجع الخارجي بالإضافة إلى خطاب الإدارة المقدم من المراجع الخارجي قد وفر اساساً لرأي اللجنة في نظام الرقابة الداخلية للشركة ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التي تواجه الشركة والسيطرة عليها. وأن أنظمة المراجعة الداخلية تعتبر ذات فاعلية وكافية لأداء الأعمال والمهام المطلوبة من وحدات الشركة المختلفة.

والله ولي التوفيق،

رئيس لجنة المراجعة

د. عبيد سعد السبيعي

